وقول الناظم وكذا الاغماء يبنى المتوفى وهو ضد المعتمد ان كان يكبه
ثلاثة ايام فاقل انتظر الافاقة منه او يزيد عليها انتقلت الولاية للابعد
لا لافاقة الجنون والسكر بلا تعد في معنى الاغماء ان زادت حاجتها
في زمن الاغماء او السكر لم يزوج السلطان كما في م ر وقرره شيخنا
الخضري فلا يزوج فيهما في حال من الاحوال على المعتمد والمراد بعدم
الولي عدم وجوده بالمرة وبفقده انقطاع خبره بحيث لا يعلم موته
ولا حياته ولم تنته الى مدة يحكم فيها بموته وقوله ونكاحه اي
تزوجه بموليته فاذا اراد الولي ان يزوج موليته ولم يكن لها ولي في
درجته زوجه الحاكم وذلك كما لو كان لها ابن عم فقط واراد ان يزوجها
فلا يصح ان يزوج نفسه اذ لا انسان لا يكون عاقدا لنفسه على غيره
للتهمة وكذا لو كان لها ابن عم شقيق وابن عم لاب واراد ابن العم الشقيق
ان يزوجها فلا يصح ان يزوج نفسه ولا يصح ان يزوجها لابن العم للاب
لجبه به من نفسه بخلاف ما لو اراد ابن العم للاب ان يزوجها فانه
يزوجها لابن الشقيق وبخلاف ما لو كان لها الا عم متحدان في التركة جهة
الدرجة بان كانا ابنين او اب فانه يزوج احدهما الاجر وقوله في غيبته
اي مع انقطاع خبره فغير مر وقوله وحبس مانع اي بان منع من
حبسه وصوله الناس اليه والا عقد عنده في الحبس وقوله امة محجور
اي حيث لا اب له ولا جد له ولا زوجها وقوله اسلام ام الفرع اي انه اذا كان
لكافر مستولدة مسلم زوجها الحاكم باذنه او سافر اي الى مرحلتين
عبارته كعبارة المنهاج ولم نضبعها مر وفاستفيد ان الشرط الغيبة
ومرحلتان فاكثر لا الزيادة عليهما خلافا لما في ق ل هنا نعم لو حذف لفظ الا
لكان احصر زوج السلطان اي لا الابعد وان طالت غيبته وجعل
محله وحيازته لبقاء اهلية الغايب ولانه في ان ياذن للابعد او يستاذنه
خروجا من الخلاف وانما زوج السلطان اذا لم يكن للغايب وكيل خاص
ولم يحكم بموته فان كان له وكيل خاص قدم على السلطان على المعتمد او
حكم

من نفسه صح

عدم صح

حكم بموته زوج الابعد اما فاده م ر دون مرحلتين اي ولو في الواقع
حالة العقد فاذا اثبتا كونه بدون مسافة القصر ببينة او حلفه
لم يصح تزويج السلطان نعم لو قدم وقال كنت زوجتهما لم يقبل الا
ببينة لان الحاكم هنا ولي والولي الحاضر لو زوج فقدم اخر غايب
وقال كنت زوجت لم يقبل بدون بينة بخلاف البيع لان الحاكم وكيل
الغايب والوكيل لو باع فقدم موكله وقال كنت بعت مثلا يقبل قوله
بيمينه وقوله لقصر مسافته اي فلا يزوج السلطان بل يحضر بنفسه
او وكيل يسير يقدر الوصول اليه بنحو خوف كان كغيبته مرحلتين
فيزوج السلطان ح ولو عدم السلطان لزم اهل الشوكة الذين هم اهل
العقد والحل نصب قاضي وتنفذ احكامه للضرورة المبيحة لذلك
اما فاده م ر عاقلة اي ولو سفيهة ومثل العاقلة عاقلة مالوظهرت حاجة
مجنونة للنكاح اما فاده م ر من تزويجها اي الكفو بخلاف ما لو دعت
الى غير كفو لان له حقا في الكفاءة ويوخذ من التعليل انها لو دعته الى مجنون
او عنين فامتنع الولي كان عاضلا وهو كذلك اذ لا حق له في التمتع
وكذا لو دعته الى كفو فقال لا ازوج الا ممن هو اكفا منه وليس هناك
اكفا يرضى لتزوج منه اما فاده في ش المنهج ولابد من ثبوت العضل
لانه لا بد ايضا من خطبة الكفو لها ومن تعيينها له ولو بالنوع بان
خطبها اكفاء دعت الى احدهم اما في ش المنهج والمراد والخاطب اي او وكيلها
اهم ر وقوله او قام عطف على يمتنع لتغزل اللام ام التوقيت بمعنى
عند اي تقام البينة عليه عند تعذره عن اتيانه للحاكم بان كان امرا
استنكف ان ياتي مجلس القاضي او يمشي في اي في حال تعذره بخلاف
ما اذا حضر فانه ان زوج فقد حصل الغرض والا فعاضل فلا معنى للبينة
عند حضوره وان تكرر ثلاثا اي ولم تغلب طاعاته على معاصيه
والا فالولاية للسلطان وان تكرر الفسق لبقايح على الولاية فيزوج
السلطان نيابة عنه والمراد بالثلاث الثلاثة بالنسبة لعرض الحاكم

Copyright © University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)